الأمم المتحدة

E/AC.51/2010/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخمسون

الدورة التنظيمية، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

الدورة الموضوعية، ٧ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أحد الأبعاد الرئيسية لمساهمة المجتمع الدولي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة منذ أيار/مايو ٢٠٠٩ دعما للشراكة الجديدة. وقد أعد الاستعراض العام استنادا إلى المجموعات التسع التي حددت في إطار آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا التي تدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى انعقاد اجتماعاتها.

ويؤكد التقرير حاجة كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى وضع إطار لتقييم مدى تأثير ما تقدمه من دعم في تنفيذ برنامج نيباد/الاتحاد الأفريقي. ويدعو التقرير إلى رد فعل جماعي من جانب كيانات الأمم المتحدة للحيلولة دون تحول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أزمة إنسانية واجتماعية في أفريقيا.

* E/AC.5/2010/1.

230410 220410 10-29729 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) (A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وقد أيدت الجمعية العامة هذا الطلب في قرارها ٦٤/٢٢٩.

ثانيا – الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يبين هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، معتمدا في ذلك على إسهامات مقدمة من كيانات المنظومة كل منها على حدة. وقد جرى تنظيم هذا الدعم استنادا إلى المجموعات المواضيعية التسع التي تتوافق مع أولويات النيباد.

ألف – تطوير الهياكل الأساسية

٣ – تتألف المجموعة المواضيعية للهياكل الأساسية من أربع مجموعات فرعية هي: المياه؛ والطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنقل. وقد أنشأت المجموعات الفرعية للمياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات آليات تنسيق بين الوكالات تتيح لهذه الكيانات توحيد أدائها (مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة/أفريقيا، وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية). وإضافة إلى ذلك، تتعاون المجموعات الفرعية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد[(١)]، والمؤتمرات الوزارية القطاعية ذات الصلة.

٤ – واشتركت مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنظيم أسبوع المياه الأفريقي الثاني في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهو ملتقى ناقش مبادرات المياه الإقليمية وتنفيذ التزامات شرم الشيخ المتعلقة بالمياه والتصحاح التي اعتمدها قادة الدول الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ووفر مؤتمر البلدان الأفريقية الثاني للتنفيذ والشراكة في مجال المياه، المعقود أيضا في

(١) أنشئت وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بموجب مقرر المؤتمر الرابع عشر للاتحاد الأفريقي المنعقد يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، كهيئة فنية للاتحاد الأفريقي محل أمانة النيباد.

جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فرصة لشركاء التنمية للتعبير عن التزامهم بأنشطة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم التقني والمالي لمكتب المجلس وللعمليات التشاورية للجنته الاستشارية التقنية.

٥ - وفي مجال إدارة موارد المياه، تستخدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقنيات الهيدرولوجيا النظيرية لمساعدة البلدان الأفريقية على استغلال وتدبير موارد المياه الجوفية وموارد المياه السطحية. وتنفذ مشاريع الوكالة للتعاون التقني بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية. وتقوم الوكالة أيضا من خلال مشروع إقليمي بدعم تطبيق نهج الهيدرولوجيا النظيرية لاستكشاف وتدبير موارد الطاقة الحرارية الأرضية في نظام وادي الصدع العظيم في شرق أفريقيا.

٦ - ويدعم البنك الدولي خطة عمل النيباد القصيرة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية من خلال توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية الإقليمية والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. وتشمل المشاريع المعتمدة والتي هي قيد النظر مشروع مجمع الطاقة لغرب أفريقيا (المرحلة الثانية)، لبناء مرفق لتوليد الطاقة الكهرمائية بسعة ٦٠ ميغاواط سوف يوصل بشبكة المجمع، ومشروع العمود الفقري لوسط أفريقيا، لإعداد استثمارات الهياكل الأساسية المادية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، ومشروع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتيسير النقل والعبور، من أجل تصليح وبناء أجزاء إضافية من الطرق البرية والسكك الحديدية والجسور في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

٧ - ويهدف مشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لبناء القدرات لأغراض الحصول على الطاقة الكهربائية والإمداد بها على الصعيد الأقاليمي في أفريقيا إلى تعزيز القدرة على الصعيدين الإقليمي والوطني على وضع السياسات المناسبة، والأطر المؤسسية والتنظيمية لربط الشبكة الكهربائية الإقليمية، من أجل زيادة إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية وأمن الإمداد بها. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والأمانات الفنية لمجمعات الطاقة.

٨ - وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إنشاء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتمثل هدف المركز في تنسيق المشاريع والبرامج الإقليمية التي تسعى إلى إنشاء وتفعيل الأسواق لتكنولوجيات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجماعة. وتواصل اليونيدو أيضا تنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مختلف البلدان.

٩ - وفي عام ٢٠٠٩، نظمت منظمة التجارة العالمية، في زامبيا، استعراضا رفيع المستوى للمعونة لصالح التجارة ومؤتمرا رفيع المستوى بشأنها يعنى بالممر الرابط بين الشمال والجنوب. وبرنامج المعونة لصالح التجارة النموذجي للممر الرابط بين الشمال والجنوب هو مبادرة مشتركة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تهدف إلى تحسين حالة الهياكل الأساسية المادية للنقل والبيئة التنظيمية للتجارة والنقل.

١٠ - ووضعت المنظمة البحرية الدولية نظم سلامة نموذجية للمراكب ذات الحجم غير التقليدي وسفن الصيد لمساعدة البلدان على الحد من عدد الحوادث في الممرات المائية الداخلية. كما قدمت هذه المنظمة المساعدة التقنية لبلدان أفريقية في استعراض وصياغة التشريعات البحرية، وإنشاء إدارة بحرية فعالة. وعلاوة على ذلك، واصلت تقييم الهياكل الأساسية الموجودة في البلدان الساحلية لمساعدتها على إيجاد إجراءات دولية للبحث والإنقاذ ومراكز لتنسيق عمليات الإغاثة في البحر. وبفضل الدعم الذي قدمته المنظمة البحرية الدولية على مدى السنتين الماضيتين استفاد نحو ٦٠٠ موظف من شتى الإدارات والسلطات من حلقات دراسية تدريبية وأصبحوا الآن أقدر على كفالة سلامة النقل البحري وأمنه وكفاءته.

١١ - وما فتئت عمليات تدقيق مراقبة الأمن التي تقوم بها منظمة الطيران المدني الدولي تسهم في تحسين سلامة وأمن الطيران المدني الدولي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت خمس عمليات لتدقيق مراقبة السلامة في البلدان الأفريقية، مما رفع العدد الإجمالي لعمليات التدقيق إلى ٤٤ عملية.

١٢ - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات على نطاق البلدان الأفريقية بوضع وتنفيذ عدة مشاريع في مجال الهياكل الأساسية، من قبيل مشروع الهياكل الأساسية العريضة النطاق اللاسلكية ومبادرة إنشاء مشاريع ''المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض للاتصالات الرقمية'' لصالح المجتمعات المهمشة. وتَشَارك الاتحاد الدولي للاتصالات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تيسير التعاون بين البلدان لربط هياكلها الأساسية الرئيسية الوطنية بكابلات الألياف البصرية المغمورة.

باء - الإدارة

١٣ - تتمحور مجموعة الإدارة حول الإدارة السياسية، والإدارة الاقتصادية والمؤسسية، وهي تدعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

١٤ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني للهيئات الإدارية للنيباد من قبيل اللجنة التوجيهية للنيباد، ولجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ويسر أعمالها في مجال صياغة السياسات. وقام البرنامج الإنمائي، بوصفه الجهة التي تدير صندوقا استئمانيا متعدد المانحين للآلية، بتيسير الدعم المالي المقدم من الشركاء لبناء قدرة أمانة الآلية وتنفيذ أنشطتها بما فيها الاستعراضات القطرية. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم موارد كبيرة لفريق الشخصيات البارزة التابع للآلية، وأمانة الآلية والبلدان المشاركة، فضلا عن مساعدتها في تعبئة أصحاب المصلحة من أجل المشاركة، وتعزيز التعلم من الأقران.

١٥ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع ممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع قطاعات المجتمع، بوسائل منها تعزيز مشروعها المتعلق بتقييم ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة في أفريقيا. وقد انبثقت عن هذا المشروع الطبعة الثانية لتقرير الحوكمة في أفريقيا في عام ٢٠٠٩، الذي يساعد البلدان الأفريقية على وضع واستيعاب معايير الحوكمة الرشيدة في القطاعين العام والخاص، وتحسين التحليل، ونشر المعلومات وأفضل الممارسات.

١٦ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لإنشاء آلية مؤسسية لبناء القدرات المهنية لمديري الموارد البشرية في إطار الخدمة العامة، ويتعلق الأمر بشبكة مديري الموارد البشرية للقطاع العام في أفريقيا، التي بدأت عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بأروشا. ويتمثل الهدف العام للشبكة في إتاحة منتدى للتواصل لمديري الموارد البشرية في القطاع العام في إطار الدعوة، وإدارة الموارد البشرية، والتطوير المهني، وتبادل المعارف.

١٧ - وبرعاية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة المشاريع الخاصة في غانا بتنفيذ مشروع تنمية القدرات من أجل تحقيق نمو مراع لمصالح الفقراء بقيادة القطاع الخاص من خلال تعزيز حوكمة الشركات، وذلك دعما لتنفيذ برنامج العمل المتصل بتقرير الاستعراض القطري الصادر عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ووفرت هذه المبادرة المساعدة التقنية لتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع العام من أجل تنمية القطاع الخاص تنمية تراعي مصالح الفقراء وتطوير قدرته على تعزيز النمو من خلال تحسين حوكمة الشركات.

جيم - السلام والأمن

١٨ - تتألف مجموعة السلام والأمن من المجموعات الفرعية التالية: الهيكل المخصص للسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. وقد بذلت المجموعة المزيد من الجهود لتوحيد أنشطة بناء القدرات في مجالات

الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، والانتخابات، والمسائل العابرة للحدود، بهدف تعميق الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا.

١٩ - وتشارك إدارة الشؤون السياسية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مشاركة تامة في تنفيذ برنامج متفق عليه للتعاون في مجال منع نشوب النزاعات. وتتعاون إدارة الشؤون السياسية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. والهدف هو مساعدة البلدان الأحد عشر الأطراف في المؤتمر الدولي على تجسيد ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتحويل المنطقة إلى حيز للسلام والأمن المستدامين من خلال إطار إقليمي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

٢٠ - وتعالج إدارة الشؤون السياسية المسائل الشاملة والعابرة للحدود، من قبيل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات من خلال مكاتبها الإقليمية. وبقيادة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، أنشئ عام ٢٠٠٩ مشروع مشترك بين الوكالات يهدف إلى إنشاء وحدات لمكافحة الجرائم العابرة للحدود في أربعة بلدان رائدة (سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا) لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على جمع المعلومات الاستخبارية وإنفاذ القانون.

٢١ - وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم لتطوير القدرات العملية للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وبصفة خاصة القوة الاحتياطية الأفريقية وذلك عن طريق فريقها لدعم أنشطة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. كما أسهمت الإدارة في تطوير النظام القاري للإنذار المبكر من خلال التعاون بين مركزها لمتابعة الحالة وغرفة عمليات الاتحاد الأفريقي.

٢٢ - وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318 - A/52/871) الصادر في عام ١٩٩٨، فقد كان مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يجري مشاورات مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن موضوع ''الربط بين السلام والتنمية، دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية وقدراتها''. وتناول الاجتماع الجوانب العملية والتنفيذية والاحتياجات في مجال بناء القدرات للمنظمات دون الإقليمية من أجل تنفيذ خطة السلام وخطة التنمية بطريقة مناسبة وكيفية العمل بانتظام مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٢٣ - وعقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ اجتماعا لفريق من الخبراء في أديس أبابا بشأن موضوع ''وجهات النظر الأفريقية في الإرهاب الدولي''. وشدد المشاركون على أهمية التصدي لمسألة الإرهاب ومكافحة الإرهاب في سياق التحديات المعقدة الأخرى التي تواجه أفريقيا، ولا سيما الاتجار في المخدرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والحروب الأهلية، والتعمير بعد انتهاء النزاع، والفقر، والتخلف. وتمخض الاجتماع عن سلسلة من التوصيات، منها تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية، وبين المؤسسات الأفريقية والأمم المتحدة في سياق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وإطار عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب.

٢٤ - وركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم تنفيذ برنامج عمل أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، وذلك بتعزيز عمليات رسم السياسات ووضع المعايير وبناء القدرات على الصُعد القاري والإقليمي والوطني.

٢٥ - وظلت لجنة بناء السلام تشارك في دعم توطيد السلام في أربعة بلدان أفريقية مدرجة في جدول أعمالها وهي: بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا - بيساو. وعمقت اللجنة أيضا شراكتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال الزيارة التي قام بها وفد رفيع المستوى يمثلها إلى مقر المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويوفر حاليا صندوق بناء السلام التمويل لأنشطة بناء السلام في ١١ بلدا أفريقيا.

٢٦ - وبناء على طلب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، قدمت المجموعة الفرعية لإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع، التي ترأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دعما للاتحاد الأفريقي لوضع صك قانوني ملزم لحماية المشردين داخليا والإعداد لمؤتمر القمة الاستثنائي الأول للاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وشملت الأنشطة الدعوة، وتقديم الدعم الفني والمؤسسي في مجال إعداد ورقات المعلومات الأساسية وورقات المؤتمر، فضلا عن تعبئة الموارد.

٢٧ - ولدى المرفق الجديد لتمويل رواد الائتمان المتناهي الصغر التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نافذة للصرف السريع معدة تحديدا لظروف ما بعد انتهاء النزاع، وقد جرت تجربتها العام الماضي في جنوب السودان. وكانت سبع من منح المرفق التسع المقدمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ في صالح أفريقيا، وبلغت قيمتها ١٣,٦ مليون دولار. وستعمل هذه الجهات المتلقية للمنح مع ما مجموعه ٠٠٠ ٤٣٠ من المودعين الجدد و ٠٠٠ ٤٧٠ من المقترضين الجدد بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ويتوقع المرفق أن يقدم منحا إضافية في أفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

دال – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٨ – تدعم هذه المجموعة الجهود الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا، عن طريق تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وقد أسهمت جهود المجموعة في قبول شركاء التنمية الرئيسيين ومنظومة الأمم المتحدة البرنامج بوصفه إطارا لتقديم المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وخلال العامين الأخيرين، أفضت عملية اجتماعات المائدة المستديرة الجارية في ١٣ بلدا وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التوقيع على اتفاق. وشرع خمسة منها بالفعل في صياغة برامج استثمارية بدعم مالي من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

٢٩ – وبرز تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي إلى برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا كإحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقودة في لاكويلا، إيطاليا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد أيد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، الذي نظمته الفاو، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، المبادئ المنبثقة عن مؤتمر لاكويلا. وتعهد الإعلان المعتمد في المؤتمر بدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وأقر بأنه يشكل وسيلة فعالة لضمان توجيه الموارد للخطط والأولويات القطرية. وجرى بالتالي اعتماده كإطار عمل لتنفيذ مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي.

٣٠ – ويستضيف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما أمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي العالمي، التي تضم في عضويتها كلا من الفاو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والمكتب التنفيذي للأمين العام. وركز الفريق التوجيهي المؤلف من كبار موظفي فرقة العمل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على متابعة مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، حيث من المتوقع أن تصبح نيباد وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا أكبر المستفيدين من مبلغ الـ ٢٠ بليون دولار التي تعهدت بها قمة مجموعة الثمانية المعقودة في لاكويلا. وتقدم الفاو بالتعاون مع بعض أعضاء فرقة العمل المساعدة إلى كل من بنن وتوغو وسيراليون من أجل تفعيل اتفاقاتها مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا عن طريق إعداد برامج ومشاريع استثمارية بحيث تكون جاهزة للتمويل من موارد محلية أو خارجية.

٣١ - ويدير البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٨ صندوقا استئمانيا متعدد المانحين لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وقد أدى هذا التعاون إلى تنسيق كبير في مجال الدعم المقدم من المانحين لعمليات البرنامج وبرامجه الاستثمارية. ويدير البنك الدولي صندوقا استئمانيا مستقلا أُنشئ خصيصا لدعم المؤسسات الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الركن الرابع لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا: البحوث الزراعية.

٣٢ - ويهدف برنامج البنك الدولي لمصائد الأسماك في منطقة غرب أفريقيا إلى كفالة الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك في المنطقة وزيادة الإيرادات المحلية المتأتية من تجارة مصايد الأسماك. وأنشأ برنامج الإنتاجية الزراعية في شرق أفريقيا مركز امتياز إقليمي جديد في مجال البحوث الزراعية يركز على زراعة المنيهوت وتوزيع أنواع البذور المحسنة والتكنولوجيات على نطاق المنطقة. وتتعاون كل من الفاو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو في إطار مشروع لبناء القدرات من أجل التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي. وجرى تقييم أفضل ممارساته فيما يتعلق بسلع أساسية استراتيجية أفريقية مختارة في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، وذلك استنادا إلى نهج سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة.

٣٣ - واستمر تركيز الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي على المجالات الرئيسية ذات الأولوية للنيباد، مثل زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال فتح الأسواق أمام الأغذية المنتجة محليا من أجل دعم برامج التغذية المدرسية والبرامج الصحية، برعاية مشروع النيباد الرائد للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية؛ والاستفادة من قدرة برنامج الأغذية العالمي على شراء الأغذية المحلية لتحسين نفاذ صغار المزارعين إلى الأسواق، بوسائل منها، شراء المواد الغذائية من أقرب مكان للمزرعة؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي من خلال زيادة القدرة على الصمود في وجه الأزمات الغذائية بإنشاء نظم موثوقة للاحتياطيات الغذائية.

٣٤ - ويربط البرنامج التجريبي الخمسي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن شراء الأغذية دعما للتقدم الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بين طلب البرنامج على سلع الأغذية الأساسية والخبرة التقنية لطائفة واسعة من الشركاء بغية مساعدة صغار المزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي، وبيع فوائضهم بأسعار عادلة، وزيادة إيراداتهم السنوية المتأتية من الزراعة. ويجرى تنفيذ هذه المبادرة على أساس تجريبي في ١٥ بلدا أفريقيا بالشراكة مع الفاو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، جرى التعاقد على شراء ٣٠٠ ٣٣ طن من المواد الغذائية من ١٠ بلدان وتدريب ٠٠٠ ٦ من صغار المزارعين وصغار التجار والمتوسطين منهم والقائمين على المستودعات.

٣٥ - ويقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم التقني إلى نيباد/الاتحاد الأفريقي لتصميم أخطار الكوارث لعموم أفريقيا لتستفيد منه الدول الأعضاء في الحصول الفوري على السيولة النقدية في حالة حدوث جفاف شديد أو فيضانات أو أعاصير. وفي هذا الصدد، استحدث برنامج الأغذية العالمي نظام برمجيات، هو *Africa RiskView*، يترجم بيانات كمية الأمطار المستندة إلى السواتل إلى ما يترتب عليها من آثار على الأمن الغذائي في الزمن الحقيقي لكل مقاطعة إدارية من المستوى الأول ولكل بلد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٦ - واجتمع في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كل من فرقة العمل الأفريقية المعنية بتطوير الأغذية والتغذية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامجها نيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والفاو وبرنامج الأغذية العالمي بغرض تنسيق عملية تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية (٢٠٠٥-٢٠١٥) في سبيل معالجة المسائل المستجدة في مجال التغذية، مثل زيادة حالات الجوع والمجاعة وارتفاع أسعار الأغذية، ووضع خطة عمل تركز على ثلاثة مجالات رئيسية، هي التنسيق وتعبئة الموارد؛ وإدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتغذية؛ وتنمية القدرات في مجال الأغذية والتغذية. ونظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية اجتماعا لخبراء استشاريين بشأن الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية، وتمخض الاجتماع عن التزام رفيع المستوى بمعالجة سوء التغذية في أفريقيا عن طريق اتباع نهج متعدد القطاعات. وعقب الاجتماع، تعاونت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على دعم وضع السياسات، وبناء القدرات والدعوة في المنطقة للتصدي لسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

٣٧ - وتُقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم في مجال الإنتاجية الزراعية من خلال مشاريع وطنية وإقليمية في مجالات الإنتاج الحيواني، ومكافحة الآفات، وإنتاجية المحاصيل، وإدارة التربة والمياه. وتقدم الوكالة مساعدات كبيرة لإيجاد قدرة إقليمية للمختبرات البيطرية لمكافحة أمراض الحيوان وتعزيز تطبيق معايير الانتقاء المناسبة لتحسين الثروة الحيوانية وراثيا. ويشكل التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوكالة والحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ اعترافا بالحاجة إلى تحسين التنسيق بين أنشطة كليهما. وفي إطار المشاريع الإقليمية لتحسين المحاصيل، تعمل ١٧ من الدول الأطراف في اتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتطوير والتدريب فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين على تحسين المحاصيل التقليدية التي لم تستفد بعد من تقنيات الاستيلاد التقليدية.

هاء – الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٣٨ – واصلت المجموعة دعم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز قدرتها على قيادة قاطرة التنمية وتعبئة الموارد وتنفيذ ورصد برامج ومشاريع نيباد/الاتحاد الأفريقي في مجال الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٣٩ – وقام مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية بتوطيد شراكاته الإنمائية مع المانحين والعملاء لتشجيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وزيادة الدعم المقدم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وواصل مركز التجارة الدولية تنفيذ ١٥ مشروعا من مشاريع النافذة الثانية المندرجة ضمن الإطار المتكامل المحسّن في بنن وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغينيا وليسوتو وملاوي.

٤٠ – ولا تزال المساعدة التقنية، المقدمة عبر قنوات منها الإطار المتكامل المحسّن ومبادرة المعونة لصالح التجارة، في صميم الدعم الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية لأفريقيا. وأثناء الاستعراض العالمي الثاني للمعونة لصالح التجارة الذي تم في تموز/يوليه ٢٠٠٩، جرت مناقشة كيفية الحفاظ على تدفقات المعونة في ظل الكساد الاقتصادي العالمي، وتم التشديد على تنامي إسهام شركاء التعاون بين بلدان الجنوب في مبادرة المعونة لصالح التجارة.

٤١ – ويقود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جهودا تبذلها عدة وكالات لتحديد وتصنيف التدابير غير الجمركية المعتمدة في التجارة الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، التقى فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير الجمركية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد واتفق على ضرورة تعاون الأونكتاد مع عدة تجمعات إقليمية في أفريقيا لحصر وتصنيف التدابير غير الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء في هذه التجمعات. وأُجري اتصال أولي مع جماعة شرق أفريقيا لدعم هذه الجهود.

٤٢ – ويقوم الأونكتاد بإعداد دراسة وطنية بشأن القطاعات الجديدة والحيوية لصالح رواندا وكذا مساعدة زامبيا والسنغال وموزامبيق على تعزيز سياساتها العامة لتشجيع الاقتصاد الخلاق في أفريقيا. وفي سنة ٢٠٠٩، أجريت دراستان للتقييم وثبتت صحة نتائجهما في حلقتي عمل عقدتا في زامبيا وموزامبيق بشأن الصناعات الخلاقة بهدف تحديد الاحتياجات والأولويات والتوصية باستراتيجيات لتوفير فرص العمل وإدرار الدخل.

٤٣ – وخلال سنة ٢٠٠٩، شرع مركز التجارة الدولية في مواءمة خدمات مختارة مع الخدمات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي. وتمت المواءمة مع الأونكتاد في إطار برنامج إمبريتيك حيث يقدم مركز التجارة الدولية أيضا تدريبا على

القدرة التنافسية للمؤسسات. وتُضاف إلى ذلك الشراكة التي يقيمها المركز مع منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي، التي توفر للبلدان الأفريقية برنامجا شاملا لتيسير التجارة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة. واشترك مركز التجارة الدولية واليونيدو والأونكتاد في مساعدة سبعة من أقل البلدان نموا على وضع برامج قطرية متكاملة لبناء القدرات الإنتاجية والتجارية تلبية للاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لكل منها.

٤٤ - وواصلت اليونيدو تقديم الدعم لبلورة ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي الهادفة إلى الإسراع بخطى التنمية الصناعية في أفريقيا. وتلبية لطلب الاتحاد الأفريقي، انتهت اليونيدو من وضع استراتيجية لتعبئة الموارد؛ وإطار للرصد والتقييم؛ وأتمت إعداد هيكل لجنة التوجيه لخطة العمل للإسراع بخطى التنمية الصناعية في أفريقيا. وتنفذ اليونيدو عددا من البرامج التي تركز على مباشرة الشباب للأعمال الحرة في أفريقيا. أما برنامج أصحاب المصلحة المتعددين لاتحاد نهر مانو من أجل عمل منتج ولائق فتكمِّله برامج تنفذ في أنغولا والرأس الأخضر ورواندا والسنغال والسودان وموزامبيق وناميبيا. وركز عدد من مشاريع اليونيدو وبرامجها على بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وعلى تقديم الدعم في مجال بناء قدرات الحكومات من أجل استعراض وإدارة سياساتها الصناعية.

٤٥ - وللإسهام في إدماج أفريقيا تدريجيا في الاقتصاد العالمي، تقوم اليونيدو بتنفيذ برنامج للنهوض الصناعي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وبرنامج الجودة في غرب أفريقيا في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشملت الإنجازات التي تم تحقيقها إلى حد الآن تدريب ومنح شهادات لـ ٣٧٠ خبيرا وطنيا و ١٦٠ ممثلا عن المؤسسات الوطنية في مجال تشخيص وضع المؤسسات والنهوض بها، وتوعية ١٢٠ خبيرا بالمعايير الدولية وتدريب ٣٠٠ من مستشاري المختبرات والأخصائيين التقنيين والقائمين على الجودة. ويهدف برنامج بناء القدرات في ميدان التجارة في شرق أفريقيا إلى تحديث الأطر التنظيمية لسلامة الأغذية وتنسيقها، وللتوعية بالمعايير المتصلة بسلامة الأغذية وبالمسائل المتصلة بالجودة، وتنمية السلسلة الغذائية وتحليل المخاطر، وتقديم خدمات التفتيش والمراقبة في بلدان جماعة شرق أفريقيا.

٤٦ - وأفضت الجهود المشتركة في إطار فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية إلى إنشاء جدول أعمال الإنتاجية لأفريقيا وبرنامج النهوض بالاقتصاد غير الرسمي إلى جانب تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل واغادوغو لسنة ٢٠٠٤ المتعلقة

بتنمية العمالة والتخفيف من حدة الفقر. وبناء على طلب من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، وافقت منظمة العمل الدولية على إعداد برنامج لتعميم منظور العمالة في جميع برامج النيباد عبر تطبيق مجموعة الأدوات لتعميم منظور العمالة والعمل اللائق التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وسيركز التعاون بين منظمة العمل الدولية والنيباد على عمالة الشباب.

٤٧ - ونظرا لاحتمال مساهمة التنويع في دعم تحسن الأداء الاقتصادي الأفريقي وقدرته على المقاومة، أعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا دراسة عن التنويع الاقتصادي في أفريقيا، أبرزت الدور البالغ الأهمية لاضطلاع الحكومات بدور قيادي في الدفع بهذا التنويع. وتم إيلاء اهتمام خاص لدور القطاع الخاص وكذلك الهياكل الإقليمية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والسياق الدولي الأوسع نطاقا. وركزت توصيات الدراسة على تحسن الاستراتيجيات والآليات والتنسيق بين أصحاب المصلحة وذلك إلى جانب بناء القدرات بشكل عام والسعي إلى توفير بيئة ملائمة أكثر للأعمال التجارية. وجرى استعراض توصيات الدراسة ووضعها في صيغتها النهائية خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بالتنويع الاقتصادي في أفريقيا الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

واو - البيئة والسكان والتحضر

٤٨ - تركز هذه المجموعة على التصدي للتحديات الناجمة عن تزايد أعداد السكان وتنامي حركة الأشخاص؛ ونمو المدن المتسارع؛ والتدهور البيئي؛ والافتقار إلى إحصاءات ديمغرافية. ومن بين الآثار الرئيسية للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرون تفعيل خطة عمل المبادرة البيئية للنيباد. ويبرهن على ذلك إتمام خطط العمل البيئية دون الإقليمية للنيباد ووضع خطط عمل وطنية. وعلاوة على ذلك، تسهم المجموعة إسهاما إضافيا من خلال اعتماد نهج متكامل، أي عبر التشديد على أوجه الترابط بين الضغوط والفرص البيئية، والضغوط والفرص المتعلقة بالسكان والتحضر.

٤٩ - وكانت الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة المعقودة في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٩ مثالا جيدا على المشاركة المنسقة للمجموعة في جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ. فقد شملت نواتج الدورة إعلان نيروبي بشأن العملية الأفريقية لمكافحة تغير المناخ، والمقرر المتعلق بالعملية الأفريقية لمكافحة تغير المناخ، ومشروع مقرر الاتحاد الأفريقي المتعلق بالعملية الأفريقية لمكافحة تغير المناخ، والإطار المفاهيمي للبرامج المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم تنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمر وبرنامج عمله الذي هو جزء لا يتجزأ من خطة عمل المبادرة البيئية للنيباد.

٥٠ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات لإعداد المفاوضين بشأن تغير المناخ في أفريقيا وقدم للمفاوضين دعما كبيرا في المجال الفني وفي مجال تحليل السياسات لزيادة مستوى إعدادهم للمؤتمر المعني بتغير المناخ المعقود في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأفضت هذه العملية إلى موقف تفاوضي أفريقي موحَّد ومستنير وإلى بناء قدرات المفاوضين في المجالات ذات الصلة.

٥١ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال برنامج المساعدة على الامتثال لبرنامج العمل المتعلق بالأوزون، بتقديم دعم في مجال بناء القدرات ودعم تقني متخصص للبلدان الأفريقية للامتثال لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفي سنة ٢٠٠٩، قدم فريق البرنامج دعما خاصا لتعزيز مؤسسات مختلف البلدان الأفريقية لتتمكن من تنفيذ الأنشطة التي ينص عليها بروتوكول مونتريال بفعالية وساعد البلدان على بلورة وتنفيذ المراحل النهائية من خطط إدارة الإلغاء التدريجي لمركبات الهيدروكلوروفلوروكربون والتسريع بإلغائها التدريجي تمشيا مع مقرر اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال.

٥٢ - واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم تنفيذ البرنامج الإطاري الأفريقي العشري المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تعزيز الهياكل التنظيمية للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان الأفريقية؛ ووضع ودعم المشاريع الهادفة لتنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ ودعم تعميم التثقيف البيئي في المدارس والجامعات؛ وتشجيع المنظمات الحكومية على الشراء المستدام عبر تنظيم دورات تدريب وتوعية. وعموما، أدى هذا النشاط إلى تعزيز الخبرة والقدرة على وضع وتنفيذ برامج استهلاك وإنتاج مستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وتحسين استعداد المنطقة الأفريقية للمشاركة والإسهام في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وإذكاء وعي أصحاب المصلحة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وما يتصل بهما من مسائل.

٥٣ - وتدعم استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في كل منها لتنفيذ إطار عمل هيوغو والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث. وتدافع الاستراتيجية بقوة عن الحد من أخطار الكوارث باعتباره عنصرا هاما من عناصر التكيف مع تغير المناخ.

٥٤ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بنيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اجتماع فريق من الخبراء بشأن موضوع ''الموارد الطبيعية وتغير المناخ والتراعات: حماية الموارد الطبيعية في أفريقيا دعما للسلام الدائم والتنمية المستدامة''. ونظر الاجتماع في المسائل المتعلقة بتغير المناخ والتراعات بشأن الموارد الطبيعية وركز بشكل خاص على الأراضي والمياه والموارد البحرية التي تعتبر معرّضة بوجه خاص لتغير المناخ. وستسهم نتائج الاجتماع في الاستعراض الشامل لعملية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٨ عن أسباب النزاع (A/52/871-S/1998/318).

٥٥ - وفي إطار المرحلة الثانية من برنامج مدن النيباد، يواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تقديم المساندة الفنية والدعم التقني في مجالات النشاط الثلاثة التالية: '١' رصد التقدم الذي تحرزه المدن الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الحضرية؛ '٢' تبادل المعارف والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال الإسكان لصالح الفقراء والتنمية الحضرية؛ '٣' الدعم التقني لتنفيذ مبادرات نموذجية رائدة.

٥٦ - ويندرج المشروع الإقليمي المعنون ''التكيف مع تغير المناخ في المناطق الساحلية في غرب أفريقيا'' في إطار خطة عمل المبادرة البيئية للنيباد. وتبلغ تكاليف الأنشطة الإقليمية التي من المقرر تنفيذها عن طريق اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ما مقداره ٠٠٠ ٦٦٠ دولار خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وتبلغ تكلفة العناصر الوطنية ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لكل بلد سنويا. ولتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود على امتداد المناطق الساحلية، يقوم المشروع بتجريب مجموعة من آليات التكيف الفعالة للحد من أثر التحات الساحلي الناجم عن تغير المناخ.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٥٧ - خلال عام ٢٠٠٩، سجلت المجموعة قدرا كبيرا من التفاعل والتنسيق بين أعضاء المجموعات والمجموعات الفرعية في إطار خطة عمل متفق عليها. وشملت أوجه التقدم الرئيسية في مجال تنسيق الاستجابة تقديم دعم مشترك من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية إلى حملة الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بخفض معدل الوفيات النفاسية في أفريقيا، وتقديم دعم مشترك مالي وتقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حملة مكافحة العنف ضد المرأة على نطاق أفريقيا.

٥٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دعما للاتحاد الأفريقي لجمع الحكومات، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وشبكات المجتمع المدني على صعيد القارة في الاجتماع الثالث بين الوكالات بشأن تنسيق ومواءمة الاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وعززت هذه الاجتماعات السنوية الشراكات القائمة بين الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادرة رصد حالة الإيدز في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبلدان، والمجتمع المدني، وذلك للوفاء بالتزامات أفريقيا المتعلقة بالفيروس/الإيدز، والسل، والملاريا، كما أسهمت في تعزيز التفاعل بين هيئات الاتحاد الأفريقي.

٥٩ - واضطلعت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع شركاء، بعمل تقني مشترك من خلال آلية التنسيق من أجل الصحة في أفريقيا، وهي آلية إقليمية يقدم شركاء في التعاون[٢] من خلالها دعما تقنيا ومساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان حسب الطلب من خلال أطر التنمية والتمويل القائمة التي تستند إلى نهج تشاركي بقيادة الدولة فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الصحية. وتشمل الأنشطة الرئيسية المضطلع بها حتى الآن تقديم إحاطة شاملة إلى أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز واحتياجات البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة؛ والعمل بمثابة وسيط؛ وتيسير تعبئة الموارد وإعداد مقترحات المِنَح للبلدان.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى إعلان واغادوغو بشأن الرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية في أفريقيا وإطار تنفيذه، أنشأت منظمة الصحة العالمية أداة للدعوة على الأمد الطويل لدعم عمل النيباد بهدف التأثير على الإصلاحات اللازمة لتحقيق التغطية الشاملة بالخدمات الصحية، بما يكفل تقديم خدمات محورها الناس، وتحسين الإدارة والقيادة في قطاع الصحة، وضمان العمل فيما بين القطاعات لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة.

٦١ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر الاستعراض الوزاري الإقليمي المعني بتنفيذ إعلان داكار/نغور وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: ''المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ١٥ سنة''، المعقود في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقام الاجتماع الوزاري بإقرار واعتماد مشروع وثيقة الالتزام، التي دعت إلى تعزيز إنفاذ القوانين الوطنية وتنفيذ السياسات، ومن بينها تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتخصيص ميزانية له، وذلك للنهوض بحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وإدماج برامج شاملة تتعلق بالفيروس/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية، بما يؤدي إلى تعظيم استخدام

(٢) مصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

الموارد المتاحة في إطار تعزيز النظم الصحية، وزيادة الميزانيات وإيلاء أولوية برنامجية أعلى لمسألة الوقاية؛ وإدراج تحليلات الديناميات السكانية وتأثيرها على الصحة في السياسات والاستراتيجيات والخطط، كجزء من مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٦٢ - وتعاونت المنظمة الدولية للهجرة تعاونا وثيقا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إنشاء قاعدة بيانات للأفارقة في الشتات دعما لقيام الاتحاد الأفريقي وبرنامجه النيباد بإنشاء مراكز للتفوق. ووضعت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسودة لبرنامج قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان وجماعات اقتصادية إقليمية مختارة، وذلك لإذكاء الوعي بالهجرة القانونية وتشجيع إيجاد فرص العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الشباب، والسكان الرحّل، والمجتمعات المهاجرة في القرن الأفريقي.

٦٣ - وواصلت فرقة العمل المشتركة بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على تنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا، الذي اعتُمد أثناء المؤتمر الوزاري الأول المعني بالصحة والبيئة في أفريقيا المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، أنجزت الفرقة الطبعة التجريبية لدليل تحليل الأوضاع وتقييم الاحتياجات، تمهيدا لإعداد الخطط الوطنية للعمل المشترك. وأفضت هذه العملية إلى تعاون أفضل بين وزارتي الصحة والبيئة، وفهم أفضل لأوجه الترابط بين الصحة والبيئة.

٦٤ - وفي مجال الصحة، يركز الدعم المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التعامل مع الأورام السرطانية، وتقييم فعالية برامج التدخلات الغذائية، وإنشاء قدرات لأغراض فحوص الطب النووي، ومكافحة الأمراض السارية البشرية. وفي إطار برنامج العمل لعلاج السرطان، تستفيد عدة بلدان أفريقية من الدعم المقدم من الوكالة لإنشاء النظام المتكامل للمكافحة الشاملة للسرطان التي تغطي الوقاية من السرطان، واكتشافه المبكر، وتشخيصه، وعلاجه، والرعاية التسكينية لمرضاه. ونتيجة لدعم الوكالة، جرى تحديث ٤٠ مركز علاج بالأشعة في ١٨ بلدا أفريقيا، وجرى تدريب ما يزيد عن ٢٥٠ أخصائي علاج بالأشعة، وأخصائي فيزياء طبية، وممرضة، وأخصائي تصوير بالأشعة.

٦٥ - وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا من أجل تيسير عملية التكيف مع بيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة التغير. واستفاد واضعو السياسات، والمنظمون، والمسؤولون التنفيذيون، وكبار المديرين في مؤسسات الاتصالات من جهود الاتحاد الدولي للاتصالات في مجالي التدريب وتنمية الموارد البشرية. واستمر الاتحاد في دعم مركز التفوق الإقليمي الذي يقدم تدريبا متقدما لصانعي القرارات وكبار المسؤولين التنفيذيين في مجالات السياسات، والتنظيم، والإدارة، وهياكل الشبكات.

حاء – العلم والتكنولوجيا

٦٦ – يركز دعم المجموعة على تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا للنيباد/الاتحاد الأفريقي التي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة هي بناء القدرات، وإنتاج المعرفة، والابتكار التكنولوجي.

٦٧ – ويجري تنفيذ عمل اليونسكو بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، إذ يُعتبر العلم وسيلة ملائمة لتعزيز التكامل الإقليمي. وأنشأت اليونسكو المبادرة المتعلقة بالسياسات الأفريقية للعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات في مجال استعراض السياسات وإعادة صياغتها، وإسداء المشورة في مجال السياسات للبلدان الأفريقية. وحتى الوقت الحالي، تقدم ٢٠ بلدا بطلبات رسمية إلى اليونسكو لمساعدتها في استعراض أو إعادة صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٦٨ – وتعمل اليونسكو على تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام المعرفة العلمية والتقنية وتشجيع الابتكار. ويشجع المشروع العالمي للتجارب العلمية الدقيقة التعلم في مجال العلوم الأساسية من خلال استخدام مجموعات أدوات علمية دقيقة لتمكين تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية من إجراء تجارب عملية في الكيمياء وعلم الأحياء والفيزياء. وحتى الوقت الحاضر، جرى تنظيم حلقات عمل تمهيدية لمدرسي العلوم في ٤٠ بلدا أفريقيا.

٦٩ – ويمثل بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا النوويين أحد الإنجازات الرئيسية لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنيباد مع إيلاء اهتمام كبير لتدريب الشابات الأفريقيات المهنيات. وفي عام ٢٠٠٩، منحت ٣٢٩ زمالة وسمح بـ ١٣٠ زيارة علمية، وشارك ١ ٢٣٠ عالما وفنيا في دورات تدريبية وحلقات عمل تقنية إقليمية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار المشاريع الإقليمية للوكالة، أنشأت البلدان الأفريقية قدرات مستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تدريب وتعليم المهندسين النوويين، وعلماء وفنيي الحاسوب، في مجالي العلوم والتكنولوجيا النوويين.

٧٠ – وما فتئ معهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية المعني بالابتكار والتكنولوجيا التابع لجامعة الأمم المتحدة يتعاون مع المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار الشراكة الجديدة، وذلك عن طريق إسداء المشورة بشأن كيفية إجراء دراسات استقصائية عن البحث والتطوير والابتكار في البلدان الأفريقية؛ وكيفية تفسير النتائج؛ وكيفية إتاحة الاطلاع على البيانات دون انتهاك قانون حفظ السرية في الإحصاءات.

٧١ – وما برحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تساعد البلدان الأفريقية في إدراج الملكية الفكرية في خطط التنمية الوطنية، وفي صياغة استراتيجيات وخطط ملائمة لتمكينها من

الاستفادة الكاملة مما لديها من نظم للملكية الفكرية لأغراض التنمية المستدامة. وفي مجال الابتكار والترويج ونقل التكنولوجيا، قدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دعما تقنيا من خلال مبادرات رائدة لتعزيز إمكانية حصول معاهد البحوث والمجموعات الصناعية على براءات الاختراعات وغيرها من المعلومات التجارية والتقنية ذات الصلة بالملكية الفكرية، وتبادل هذه البراءات والمعلومات فيما بينها، وكذا رقمنة وثائق براءة الاختراع وفهرستها.

طاء – الاتصالات والدعوة والتوعية

٧٢ – واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوصفه رئيسا لهذه المجموعة، العمل عن كثب مع إدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة الشراكة الجديدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بهدف تحسين الالتزامات وأنشطة الدعوة التي تدعم أولويات النيباد بصفة خاصة، وتنمية أفريقيا بصفة عامة. وبُذلت جهود خلال الفترة قيد الاستعراض للتعريف بفعالية أكبر بالتقدم الذي أحرزته الشراكة الجديدة في قطاعات مثل الهياكل الأساسية والزراعة.

٧٣ – وشاركت إدارة شؤون الإعلام، بالتعاون الوثيق مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في مجموعة الدعوة والاتصالات عن طريق تعزيز فهم النيباد بالعمل مع وسائط الإعلام في أفريقيا. واستمرت الإدارة في تغطية الشراكة الجديدة في مجلتها الفصلية، *Africa Renewal*، من خلال قصص عما تواجهه النيباد من تحديات وما تحققه من إنجازات، والأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أفريقيا، والأهداف الإنمائية للألفية، والسلام، والأمن، وحقوق الإنسان. واستمرت أيضا في نشر معلومات عن الشراكة الجديدة ومواضيع متعلقة بالتنمية في أفريقيا، موجهة إلى وسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٧٤ – وعلى مدى السنوات، أسهم عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من صكوك حقوق المرأة في البلدان الأفريقية، في سن قوانين وسياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية، بما يضمن حقوق المرأة فيما يتصل بالعلاقات الأسرية، والميراث، والمواطنة، والأراضي، وإمكانية الحصول على الخدمات، بما فيها خدمات علاج الفيروس/الإيدز والرعاية عند الإصابة به والوقاية منه، وحماية المرأة من العنف والتمييز والاستبعاد.

٧٥ – ويركز عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الدعوة على تعبئة القيادات بغية إتاحة الاستفادة للجميع من خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه التحديد، يتعاون

البرنامج مع قيادات الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وآليات التمويل من قبيل الصندوق العالمي، وآليات التعاون الثنائي الموجودة في المنطقة (خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، ووكالة التعاون الفرنسية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومؤسسة AWARE)، والشبكة الإعلامية المنشأة مؤخرا المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

٧٦ - وأسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، في إنجاز وثيقة الدعوة لحملة التعجيل بخفض معدل الوفيات النفاسية في أفريقيا، التي أطلقها وزراء الصحة بدول الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٩، وأقرها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة. وبدأت بلدان كثيرة في وضع برامج لخفض الوفيات النفاسية، ويخطط نحو ١٢ بلدا لإطلاق الحملة في عام ٢٠١٠.

٧٧ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال منشوراتها الرئيسية، إسداء المشورة في المجال التقني وفي مجال السياسات، وغيرها من خدمات الدعوة إلى الدول الأعضاء. وركز التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٠ على كيفية إعادة توجيه استراتيجيات النمو للنهوض بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأمد الطويل في سبيل تخفيض البطالة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في طبعتها الرابعة لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

ثالثا - قضايا السياسة العامة التي ينطوي عليها تنفيذ الشراكة الجديدة

ألف - تعزيز نظام المجموعات وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٧٨ - شهدت السنة الماضية مزيدا من التقدم في تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وفي تعزيز نظام المجموعات.

٧٩ - واكتسبت عملية آلية التنسيق الإقليمية مزيدا من الزخم. ويدعم عدد متزايد من وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة أمانة الآلية التي تقع في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساعدة أمانة الآلية ماليا وفي تعيين موظفين بها. وعززت الأمانة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة لدعم التنمية في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وعززت التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية؛ وزادت الدعم المؤسسي المقدم إلى مفوضية

الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اجتمعت مجموعات كثيرة بتواتر أعلى، ونُظمت اجتماعات أكثر في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٨٠ - وعُقدت الدورة العاشرة لآلية التنسيق الإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وحضرها ١٩٣ مشاركا. وقد وضعت توصيات رئيسية للتقريب بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من أجل زيادة الفعالية. واقتُرح تحويل أمانة آلية التنسيق الإقليمية لتصبح أمانة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز أوجه التآزر والاتساق فيما بين الأطراف. وسلّم الاجتماع أيضا بأن وجود آلية تنسيق دون إقليمية أمر ضروري لتوفير رابطة بين الأنشطة الجارية على الصعيد الإقليمي، والأولويات والإجراءات وأوجه التنفيذ الوطنية على الصعيد القطري، وكذا للاستجابة لاحتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وحثت على إنشائها في جميع المناطق دون الإقليمية، مع مراعاة الخصوصيات والأولويات في كل منطقة دون إقليمية.

٨١ - وعلاوة على ذلك، ناقش الاجتماع استعراض برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ووافق على أن الاستعراض مناسبة هامة لمزيد من الترويج للبرنامج على صعيد الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحث الاجتماع على أن تُمثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية تمثيلا كاملا في الفريق المعني بعملية الاستعراض. واتُفق على أن تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للاتصال، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بإجراء الاستعراض على نحو مشترك، وتعبئة الموارد اللازمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

باء - دعم حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الشراكة الجديدة

٨٢ - يساعد صندوق النقد الدولي البلدان المنخفضة الدخل على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وتعزيز النمو والحد من الفقر عن طريق توفير الدعم المالي في إطار مرافق التمويل. ويمول الصندوق الاستئماني لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو ثلاثة مرافق جديدة للتمويل بشروط ميسرة، تدعم جهود البلدان الرامية إلى الحد من الفقر. وقد أتاح صندوق النقد الدولي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تخفيفا في عبء الديون بما قيمته ٤,٧ بلايين دولار. وساعد تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون على خفض عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوفير موارد لتغطية نفقات الحد من الفقر.

٨٣ - وانضم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى آلية تمويل الحوالات المالية المتعددة الأطراف التي أنشأها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ولكسمبرغ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية. والغرض من آلية تمويل الحوالات المالية هو تحديد واختيار وتمويل نُهُج مبتكرة تيسّر استفادة الفقراء من خدمات التحويل المالي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أفريقيا، حيث تُقدر قيمة التحويلات المالية لأفارقة الشتات، وفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بنحو ٤٠ بليون دولار سنويا، وحيث لا تزال تكاليف إرسال الأموال إلى أفريقيا مرتفعة نسبيا وتخضع لتقلبات كبيرة.

٨٤ - ووضع الأونكتاد الصيغة النهائية لاستعراضات سياسات الاستثمار الخاصة ببوركينا فاسو وبوروندي وسيراليون ونيجيريا. ومن أصل ٢٨ من الاستعراضات المنجزة، يخص ١٩ استعراضا البلدان الأفريقية. وساعد الأونكتاد مؤخرا البلدان على تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراضات الخاصة بها. وواصل برنامج الأونكتاد الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي دعم ٢١ بلدا عبر تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية لهذه البلدان على إدارة ديونها بطريقة فعالة ومستدامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ناقش مؤتمر الأونكتاد السابع المعني بإدارة الديون موضوع إدارة الديون والمالية العامة مع كبار خبراء الديون من ٣٤ بلدا أفريقيا.

٨٥ - وحشدت منظمة الأغذية والزراعة، في إطار ثلاثة مشاريع، موارد مالية بلغت ١٠ ملايين دولار لتمويل المساعدة التقنية المقدمة إلى الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لترجمة الاتفاقات المبرمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، إلى مشاريع استثمارية تنفيذية، ولتعزيز قدرات هذه المؤسسات القارية والإقليمية.

٨٦ - وبدأ مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تشغيل بوابة إلكترونية جديدة للشراكة بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية، حيث أُدرجت فيها الأهداف الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها إحدى القضايا العالمية. وتتيح هذه البوابة للشركات الراغبة في المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة ومشاريعها إمكانية تصفح قائمة بالاحتياجات الإنسانية وفرص الشراكة، أو تقديم أفكار للتعاون.

٨٧ - والتزم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية، بالاشتراك مع مؤسسة الأمم المتحدة والعديد من وكالات الأمم المتحدة، بأموال تفوق ٦٢,٨ مليون دولار لصالح عدد من المشاريع الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك توفير اللقاحات ضد الحصبة من أجل خفض

الوفيات السنوية الناجمة عن الحصبة في العالم بنسبة ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وأنشطة الوقاية من الملاريا في مخيمات اللاجئين في ١٥ بلدا أفريقيا؛ وتقديم الدعم لأنشطة حشد الموارد من أجل القضاء على شلل الأطفال في نيجيريا.

جيم – القضايا الشاملة

٨٨ – بالنظر إلى شدة وطأة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، عُقدت حلقة نقاش بعنوان ''الخروج من الأزمة العالمية: صوب خطة عمل لأفريقيا وأقل البلدان نموا''، شارك في تنظيمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وجامعة الأمم المتحدة – المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، وذلك على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي عُقد في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركزت حلقة النقاش على أشكال تصدي المجتمع الدولي للأزمة على مستوى السياسات، والتدابير اللازم اتخاذها للتعجيل بخروج أفريقيا وأقل البلدان نموا من الأزمة. وشملت توصيات الحلقة وضع خطة عمل مشتركة لتخفيف حدة الأزمة، وتقليل نسبة الاعتماد على السلع الأساسية. وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي الحرص على الوفاء بما قُطع من التزامات بدعم جهود تنمية أقل البلدان نموا والقارة الأفريقية.

٨٩ – وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، قام مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في إثيوبيا. وكان الهدف من هذا الاجتماع إجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وتقييم فعالية الآليات الحالية للمتابعة والرصد والاستعراض، واقتراح ما ينبغي اتخاذه من تدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز تنمية أقل البلدان نموا في العقد المقبل.

٩٠ – وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقريرا عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في مؤتمر القمة العشرين للجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات النيباد. والأهداف الرئيسية للتقرير هي قياس مدى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها أفريقيا وشركاؤها في التنمية، وما إذا كانت قد حققت النتائج المرجوة، وتحديد أهم أولويات السياسة العامة في المستقبل.

٩١ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم التقني والبرنامجي والتنظيمي لـ ١٤ من المؤسسات والمنظمات والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المعنية بشؤون المرأة/المساواة بين الجنسين، بما في ذلك دعم مبادرات منظمة السيدات الأوليات في أفريقيا. وحُسّنت معارف ومهارات شركاء وطنيين من ٢٩ بلدا في مختلف أنحاء أفريقيا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقام الصندوق أيضا بتقديم دعم تقني ومالي لإعداد السياسة الجنسانية القارية وخطة عمل الدعوة لاعتمادهما. وأصدر الاتحاد الأفريقي مشروع خطة عمل لتنفيذ السياسة الجنسانية للقارة الأفريقية، وتلقى شركاء وطنيون من ٣٢ بلدا تدريبا في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٩٢ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف وجهات أخرى، بدعم الحملة المنظمة على نطاق القارة الأفريقية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، التي تهدف إلى حشد الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتمكين النساء ومجتمعاتهن المحلية من أجل وقف العنف الجنساني والمطالبة بالمساءلة. وقد شرع صندوق المرأة في تنفيذ الحملة على المستوى الإقليمي في أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمناسبة مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتأتي حملة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في أفريقيا'' لسد الثغرة القائمة في تنفيذ مختلف اتفاقات والتزامات البلدان الأفريقية القاضية باتخاذ إجراءات للقضاء على العنف ضد المرأة، وهي حملة موضوعها الرئيسي ومجال تركيزها إنهاء الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأعمال العنف التي تُرتكب ضد النساء والفتيات. وقدمت اليونيسيف دعما تقنيا لحملة إنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا، وللأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٥، الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومؤتمر بيجين + ١٥، الذي عُقد في بانجول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

دال - الدعم المؤسسي

٩٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحضير وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة، على الصعيدين القطري والإقليمي، في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، لرصد امتثال البلدان الأفريقية لهدف إعلان مابوتو المتمثل في زيادة الموارد المخصصة لقطاع الزراعة لتصل إلى ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية، وتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية لتعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة وتنسيقه. وسيتواصل الدعم المؤسسي الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة للشراكة

الجديدة في إطار مختلف المشاريع التي وافقت عليها مؤخرا إسبانيا وإيطاليا من أجل تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الشامل.

٩٤ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩ الصيغة النهائية لاتفاق تمويل صغير الحجم مع الشراكة الجديدة بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمبادرة البيئية للنيباد. وسيركز الاستعراض على العمل المنجز منذ بدء تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة.

٩٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة للشراكات دعمه للاتحاد الأفريقي في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما من خلال منتدى للشراكة يُنظم خلال انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وهو منتدى من شأنه إشراك رواد القطاع الخاص وتيسير مشاركة ممثلي الاتحاد الأفريقي في الاجتماعات والمؤتمرات الرفيعة المستوى ذات الصلة التي يعقدها القطاع الخاص.

٩٦ - وساعدت منظمة العمل الدولية على تعزيز القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال العمل والعمالة، وبذلك عززت قدرتها على تنفيذ خطة عمل واغادوغو. وتقدم منظمة العمل الدولية خدمات في مجال التحليل والسياسات والمجال التقني، ولا سيما لجعل العمالة في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأفريقي. ودعمت هذه المنظمة الاتحاد الأفريقي أيضا في إعداد أول تقرير شامل عن حالة تنفيذ إعلان مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٤، وخطة العمل المتعلقة بالعمالة والحد من الفقر في أفريقيا، وآلية تنفيذها، وذلك في إطار التحضير لعقد اجتماعات قارية رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع.

٩٧ - وقام صندوق السكان، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع لها، في إنشاء فرق متطوعي الاتحاد الأفريقي الشباب، وهو مشروع أقره مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن الشباب لعام ٢٠١٠. وساعدت اليونيسيف الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد في الشروع في إنشاء قاعدة البيانات AfricaInfo. وستشكل هذه القاعدة أداة لتتبع ورصد الأداء، بحيث تمكّن، في جملة أمور، من رصد الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، الذي عُقد في أبوجا عام ٢٠٠٦، والمنتدى الأفريقي بشأن مستقبل الأطفال، والأهداف الإنمائية للألفية، والشراكة الجديدة.

هاء – التحديات والمعوقات

٩٨ – على الرغم من التقدم المحرز في تقديم دعم منسق للشراكة الجديدة، فإن عددا من التحديات ما زال قائما، ومنها ما يلي:

- محدودية التخطيط والبرمجة المشتركين، لأن أعضاء المجموعات يعملون استنادا إلى ولاية كل منهم، وإلى دورات البرمجة، والتمويل، ونظم الإبلاغ.
- المعوقات الناجمة عن نقص التمويل اللازم للرقي بالأنشطة المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات إلى المستوى المطلوب. وبصفة خاصة، ليست هناك آليات للتعبئة المشتركة للموارد أو المساهمات المشتركة في الميزانيات.
- التحديات القائمة على مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف المجموعات والمجموعات الفرعية.
- عدم تركيز أنشطة المجموعات على الخطط الاستراتيجية والأولويات الحالية للنيباد/الاتحاد الأفريقي.
- الحاجة إلى الإدماج التام لمواضيع شاملة من قبيل المنظور الجنساني، والثقافة، وبناء القدرات، والشباب، والتكامل الإقليمي، في أنشطة المجموعات.

رابعا – النتائج والتوصيات

٩٩ – برهنت منظومة الأمم المتحدة على مزيد من الالتزام بدعم المجالات ذات الأولوية لبرنامج النيباد/الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمية. وتركز الدعم في أربع فئات هي: تمويل البرامج والمشاريع؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات والمؤسسات؛ وأنشطة الدعوة؛ والإغاثة الإنسانية.

١٠٠ – وتقوم الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، كالمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص، بتعزيز حضورها على الصعيد القطري وتقديم مساعدة متعددة الأوجه إلى البلدان الأفريقية. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعمل على زيادة تعزيز التعاون مع هذه الأطراف الخارجية في تصميم البرامج وتنفيذها.

١٠١ – وينبغي للمجموعات أن تواصل مواءمة وتنسيق أنشطتها وأولوياتها مع الخطط الاستراتيجية للنيباد/الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة العشري لبناء القدرات، وغير ذلك من الأولويات الإقليمية ذات الصلة. وفي نفس الوقت، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التعاون مع مختلف إدارات مفوضية الاتحاد

الأفريقي، بما يمكّن النيباد/المفوضية من الاستفادة بفعالية أكبر من الخبرات والموارد التي تتيحها آلية التنسيق الإقليمية وأعضاء المجموعات.

١٠٢ - ولاتخاذ قرارات استراتيجية ومتسقة بشأن السياسات على المدى البعيد وتشجيع اتباع نُهُج إنمائية قائمة على الطلب، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تدعم الريادة والملكية الوطنية، بحيث تضطلع البلدان الأفريقية بالدور القيادي في تنفيذ أولوياتها الإنمائية.

١٠٣ - ومع الزخم الذي يشهده تنفيذ برنامج النيباد/الاتحاد الأفريقي، فقد حان الوقت لكيانات الأمم المتحدة لأن تشرع في تقييم أثر دعمها لمشاريع الشراكة الجديدة وتقديم تقارير عن ذلك. ومن شأن وجود إطار فعال للرصد والتقييم أن يمكّن من تحديد الثغرات القائمة على مستوى التنفيذ ووضع خطط عمل لسدها.

١٠٤ - وفي ظل اقتصاد معولم، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى منع تحول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أزمة إنسانية واجتماعية في أفريقيا، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب سياسية. وينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة، من خلال تجميع معارفها وخبراتها وقدراتها ومزاياها النسبية، أن تصوغ استجابة منسقة وجماعية من شأنها أن تحوّل الأزمة الحالية إلى فرصة لأفريقيا وتضع البلدان الأفريقية على مسار النمو والتنمية المستدامين.

١٠٥ - وينبغي تحويل أمانة آلية التنسيق الإقليمية إلى أمانة مشتركة للنيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من التلاحم والاتساق بين الطرفين.